

Distr.: General
27 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البنادان 2 و6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة تقديم تقديم سنوياً معلومات خطية محدّثة عن عمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وهو يتضمن سرداً للأنشطة التي اضطلع بها صندوق التبرعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعرضاً عامة للتبرعات والنفقات منذ تقديم التقرير السابق⁽¹⁾.

ونظراً إلى تداخل بداية الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء صندوق التبرعات بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، عملت المفوضية أيضاً على تحليل السبل التي استُخدم بها صندوق التبرعات استخداماً استراتيجياً لضمان مشاركة الدول وانخراطها في عملية الاستعراض وبحثت الفرص المتاحة من أجل تعزيز دعمه، بطرق تشمل تنفيذ قرار المجلس 30/51، والتحديات المطروحة في هذا الصدد.



أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى الأمين العام، في قراره 17/6، أخذاً في اعتباره أن الاستعراض الدوري الشامل آلية تعاونية يشارك فيها البلد المعني مشاركة كاملة، أن ينشئ صندوق تبرعات خاصاً بالاستعراض الدوري الشامل بغرض تيسير مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في آلية الاستعراض الدوري الشامل. وطلب المجلس في قراره 21/16 تعزيز صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وتشغيله من أجل تشجيع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على أن تشارك مشاركة مجدية في استعراض الحالة فيها.

2- وتشرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) على صندوق التبرعات بالاشتراك مع صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، الذي أنشئ أيضاً بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، والذي يقدم المساعدة المالية والتقنية لإعانة البلدان على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. ونظراً إلى أن المساعدة المشتركة التي يقدمها صندوقا التبرعات تمكّن الدول من المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل في جميع مراحلها، ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقرير المتعلق بعمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل⁽²⁾.

3- وفي عام 2022، أتاح تداخل بداية الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6 للدول ولكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة فرصة التأمل جماعياً في التقدم الذي أحرزه صندوقا التبرعات كلاهما في دعم الدول من أجل المشاركة في آلية الاستعراض. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتمد المجلس القرار 30/51 المعنون "تعزيز صندوق التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان"، الذي طلب فيه إلى الأمين العام مواصلة تعزيز القدرات الممولة من الميزانية العادية لمفوضية حقوق الإنسان من أجل تنفيذ ولايتي صندوق التبرعات، وشجع جميع الدول على النظر في المساهمة فيهما. وعملاً بالقرار نفسه، عقدت مفوضية حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين حلقة نقاش رفيعة المستوى، ركزت فيها على إنجازات صندوق التبرعات وممارساتها الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ ولايتيهما على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وبحثت سبل المضي في الاستخدام الأمثل للأموال. وترد استنتاجات حلقة النقاش الرفيعة المستوى في تقرير مفوضية حقوق الإنسان بشأنها.

ثانياً - عمليات صندوق التبرعات

4- تمشياً مع قراري مجلس حقوق الإنسان 17/6 و21/16، يعمل صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل على تيسير مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في آلية الاستعراض الدوري الشامل. ويكفل الدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات مشاركة المندوبين من البلدان المؤهلة مشاركة حضورية في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وفي اجتماعات المجلس التي تُعتمد فيها الوثائق الختامية لنتائج الاستعراض. ويدعم صندوق التبرعات أيضاً الدول في العملية التحضيرية للاستعراض من خلال أنشطة بناء القدرات من أجل إعداد التقارير الوطنية.

5- وكان لصندوق التبرعات، منذ إنشائه، دور أساسي في ضمان المشاركة العالمية للدول في عملية الاستعراض. وهو يسمح للوفود المؤهلة بالمشاركة في عرض التقارير الوطنية لبلدانها والمساهمة في جلسات تحاور بناء تعقد في دورات الفريق العامل، وتسفر عن توصيات محددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ. ويضاف إلى ذلك أن مشاركة الوفود في الإحاطات الإعلامية التي تنظمها مفوضية حقوق الإنسان خلال كل دورة من دورات الفريق العامل تسهم أيضاً في إنكفاء وعي هذه الوفود بعملية تنفيذ التوصيات المقدمة، وبالدعم المتاح لهذا الغرض، بوسائل منها صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

6- ويدعم صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل أيضاً مشاركة الدول في العملية التحضيرية للاستعراض، بطرق منها إسداء المشورة إليها بشأن إعداد تقاريرها الوطنية وبشأن الفرصة التي تتيحها لها العملية التحضيرية من أجل إجراء تقييم تشاركي وشامل لحالة حقوق الإنسان في البلد. وتمشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 29/35، الذي شجع فيه المجلس الدول على تعزيز مشاركة البرلمانات في جميع مراحل عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل، يشجع صندوق التبرعات أيضاً مشاركة البرلمانيين وانخراطهم في الاستعراض الدوري الشامل، بطرق تشمل تجميع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتبادلها.

7- وتشجع مفوضية حقوق الإنسان إيجاد أوجه تآزر بين الدعم المقدم عن طريق صندوق التبرعات والدعم المقدم عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، الذي تشرف عليه مفوضية حقوق الإنسان أيضاً. ويكفل صندوق التبرعات والصندوق الاستئماني الاستخدام التكاملي والفعال للموارد المحدودة من أجل دعم مشاركة المندوبين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

ألف- السفر لحضور الاجتماعات

8- يقدم صندوق التبرعات الدعم المالي إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تغطية تكاليف سفر ممثل حكومي رسمي واحد إلى جنيف للمشاركة فيما يلي:

(أ) دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي يُستعرض فيها بلد الممثل؛

(ب) جلسات مجلس حقوق الإنسان التي تُعرض فيها الوثيقة الختامية لاستعراض بلد الممثل بغرض اعتمادها.

9- ويغطي صندوق التبرعات أيضاً تكاليف سفر ممثل رسمي واحد لكل وفد من الدول المؤهلة الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التي ليست لها بعثة دائمة في جنيف من أجل العمل بصفة مقررين، أي بصفة أعضاء في مجموعة ثلاثية. ويدفع صندوق التبرعات أيضاً، إضافة إلى تغطيته تكاليف السفر، بدل الإقامة اليومي بالمعدّل المنطبق على جنيف وقت السفر.

10- وتتبع مفوضية حقوق الإنسان نهجاً استباقياً وهادفاً في إطار ما تقدمه من مساعدة عن طريق صندوق التبرعات. فقبل انعقاد الدورة ببضعة أسابيع، توجه مفوضية حقوق الإنسان رسائل إلى الدول المؤهلة وتشجعها على الاستفادة من الدعم المتاح وتعرض العملية التي يتعين اتباعها. وقد أدى ذلك إلى إنكفاء وعي الدول، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليس لها تمثيل في جنيف

وليس مطلّعة من ثم على آلية حقوق الإنسان، بالفرص المتاحة من خلال صندوق التبرعات، وإلى تمكين هذه الدول من طلب الدعم.

11- ومنذ بداية الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، ما فتئت مفوضية حقوق الإنسان تشجع الدول على ترشيح ممثل رفيع المستوى من الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة بصفته عضواً في وفدها المستفيد من المساعدة التي يقدمها الصندوق في إطار السفر. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/6 بشأن إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ما فتئت مفوضية حقوق الإنسان تشجع الدول كذلك على النظر في إقامة توازن بين الجنسين في تشكيلة وفودها وفي تقاسم المسؤوليات بين أعضائها.

12- وشهد عام 2022 نهاية الجولة الثالثة وبداية الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، وبذلك عُقدت دورتان للفريق العامل عوضاً عن الدورات الثلاث المعتادة. وعُقدت الدورة الأربعون للفريق العامل، وهي الدورة الأخيرة في الجولة الثالثة للاستعراض، في الفترة الممتدة من 24 كانون الثاني/يناير إلى 11 شباط/فبراير، واعتمدت الوثائق الختامية لاستعراضات آخر الدول المشمولة بالنظر في الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في الفترة الممتدة من 13 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه. وعُقدت الدورة الحادية والأربعون للفريق العامل، وهي الدورة الأولى في الجولة الرابعة، في الفترة الممتدة من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال عام 2021 جلّه، أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في قدرة المندوبين على السفر للمشاركة حضورياً في دورات الفريق العامل والمجلس في جنيف، غير أنّ عقد الاجتماعات الحضرية تزايد في عام 2022 عقب تخفيف القيود المتصلة بالجائحة.

13- وفي عام 2022، دعم صندوق التبرعات مشاركة 19 مندوباً من البلدان المؤهلة، منها خمسة من أقل البلدان نمواً وأربع دول جزرية صغيرة نامية. وقدم صندوق التبرعات الدعم لتغطية التكاليف المتصلة بسفر مندوب واحد من كل من أوغندا، وتوغو، وتيمور - ليشتي، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، وزمبابوي من أجل تمكين هذه الدول من حضور الدورة الأربعين للفريق العامل. وقدم صندوق التبرعات الدعم لتغطية التكاليف المتصلة بسفر مندوب واحد من كل من إسواتيني، وبابوا غينيا الجديدة، وترينيداد وتوباغو، وسورينام، وطاجيكستان من أجل تمكين هذه الدول من المشاركة في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في الفترة الممتدة من 28 شباط/فبراير إلى 1 نيسان/أبريل. وقدم صندوق التبرعات الدعم لتغطية التكاليف المتصلة بسفر مندوب واحد من كل من أوغندا، وتوغو، وزمبابوي، والسودان من أجل تمكين هذه الدول من المشاركة في الدورة الخمسين للمجلس. وقدم صندوق التبرعات الدعم لتغطية التكاليف المتصلة بسفر مندوب واحد من كل إكوادور، والبرازيل، والجزائر من أجل تمكين هذه الدول من المشاركة في الدورة الحادية والأربعين. ومن بين 19 مندوباً تلقوا دعماً من صندوق التبرعات، كان هناك سبع نساء واثنان عشر رجلاً.

14- وقد عمل صندوق التبرعات منذ إنشائه على تيسير حضور مندوبين من 112 دولة تلقى العديد منها تمويلاً في إطار دورتين أو أكثر من دورات الاستعراض. وكان حوالي 40 في المائة من المشاركين من أقل البلدان نمواً و33 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويبين الجدول 1 الوارد أدناه العدد السنوي للمندوبين الذين تلقوا دعماً من صندوق التبرعات من أجل حضور دورات الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان، بما يشمل الاجتماعات التي تُعتمد فيها الوثائق الختامية للاستعراضات.

الجدول 1

المندوبون الذين تلقوا دعماً من صندوق التبرعات منذ إنشائه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

عدد المندوبين الذين حصلوا على تمويل	العام
6	2008
17	2009
23	2010
21	2011
3	2012
6	2013
15	2014
23	2015
26	2016
15	2017
22	2018
26	2019
10	2020
3	2021
19	2022
235	المجموع

15- يختلف العدد السنوي للمنذوبين الذين يتلقون دعماً من صندوق التبرعات من أجل المشاركة في دورات الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان تبعاً لعدد البلدان المؤهلة التي يتقرر إجراء استعراضاتها واعتماد وثائقها الختامية في سنة معينة. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 في سفر المنذوبين إلى جنيف في عامي 2020 و2021.

16- وبسبب الجائحة، اتبع الفريق العامل منذ دورته السادسة والثلاثين الطرائق المختلطة التي استحدثتها مجلس حقوق الإنسان والتي جمعت بين المشاركة من بعد من خلال البيانات المدلى بها عن طريق رسائل الفيديو المسجلة مقدماً والمشاركة بواسطة وصلات الفيديو المباشر. ورغم أن تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة والمفروضة على السفر أتاح استئناف المشاركة الحضورية في عام 2022، فقد قرر المجلس مواصلة اتباع الطرائق الهجينة أثناء الاجتماعات من أجل تشجيع مشاركة أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً من جانب الممثلين الحكوميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وسائر الجهات صاحبة المصلحة. وفي هذا السياق، استُخدم صندوق التبرعات كذلك في عام 2022 لتوفير الإشراف التقني والدعم اللوجستي للمشاركة من بعد، وهو ما مكّن عدداً أكبر من ممثلي الدول من المشاركة في استعراضات بلدانهم، وأتاح زيادة التمثيل المتعدد الأبعاد، الذي يشمل أعضاء فروع الحكومة التنفيذي والتشريعي والقضائي، وزيادة التمثيل المتوازن بين الجنسين.

باء - التدريب

17- تجيز اختصاصات صندوق التبرعات تمويل جلسات الإحاطة قبل انعقاد دورات الفريق العامل من أجل مساعدة البلدان في العملية التحضيرية وتشجيع التعمق في فهم التحديات التي تطرحها المشاركة في آلية الاستعراض والفرص التي تتيحها على الصعيد القطري. وفي عام 2022، قدمت مفوضية حقوق الإنسان هذه الإحاطات من بعد، وفي بعض الحالات عن طريق التدريب داخل البلدان، ومنها إكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، والبحرين، والبرازيل، وتونس، وغابون، والمغرب.

18- وتتألف الإحاطات المقدمة داخل البلدان عادة من أجزاء عامة ومناقشات أفرقة فرعية، وتُدرس خلالها سياسات الاستعراض الدوري الشامل وإجراءاته. وهي تتيح أيضاً فرصة مناقشة الممارسات الجيدة المتصلة بتنظيم المشاورات الوطنية، ووضع آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وصياغة التقارير الوطنية، والمشاركة في جلسات الحوار التي تُعقد في دورات الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان.

19- ومنذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الأولى، نظمت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً في جنيف اجتماعات إعلامية سابقة للدورة لفائدة الدول قيد الاستعراض وأعضاء المجموعات الثلاثية بشأن الدورات المقبلة للفريق العامل. وتُعد الاجتماعات باللغتين الإنكليزية والفرنسية وهي متاحة لجميع الدول. وتشمل المناقشات الجوانب التنظيمية للفريق العامل، مثل تركيبة وفد الدولة قيد الاستعراض، وعملية الاعتماد، وكيفية الانضمام إلى قائمة المتكلمين، وطرائق المشاركة، إضافة إلى جوانب أكثر موضوعية، بما فيها دور المجموعة الثلاثية، وصياغة التقرير، والمواقف التي يمكن للدولة قيد الاستعراض أن تتخذها بشأن التوصيات الواردة.

20- وعلى هامش كل دورة من دورات الفريق العامل، تعقد مفوضية حقوق الإنسان جلستي إحاطة غير رسميتين لأعضاء جميع وفود الدول. وتهدف الإحاطات الإعلامية إلى إعطاء الوفود لمحة عامة عن عمليات متابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان وإطلاعها على الدعم المتاح من خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وفي عام 2022، بدأت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً في تنظيم اجتماعات إعلامية معدة خصيصاً في جنيف للمندوبين الذين تُموّل مشاركتهم في الفريق العامل عن طريق صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، بهدف إنشاء شبكة افتراضية من المندوبين المطلعين على آلية الاستعراض الدوري الشامل، وهو ما من شأنه أن يساهم في تشجيع تبادل الخبرات واستئانة الممارسات الجيدة في إعداد الاستعراضات ومتابعتها.

21- وأقر مجلس حقوق الإنسان في قراره 29/35 بالدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، وشجع الدول على تعزيز مشاركة البرلمانات في جميع مراحل عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل بطرق تشمل إشراك البرلمان الوطني بصفته جهة من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بعملية التشاور بشأن التقرير الوطني وبتطبيق التوصيات التي تؤيدها الدولة المعنية. وفي عام 2018، أوصت مفوضية حقوق الإنسان، في تقريرها عن مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل، بأن تنشئ البرلمانات لجاناً لحقوق الإنسان وأن تعزز تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما الاستعراض الدوري الشامل⁽³⁾.

22- وفي عام 2022، واصلت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، إنكاء وعي البرلمانيين وتعزيز قدرتهم على المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وعقدت مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي جلسات إحاطة إعلامية سابقة للدورات لفائدة البرلمانيين من الدول قيد الاستعراض قبل الدورتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين للفريق العامل، وستستمر هذه الممارسة على مدى الجولة الرابعة. وفي جلسات الإحاطة الإعلامية، أبلغ موظفو مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي ما مجموعه 22 مشاركاً، من بينهم برلمانيون وموظفون برلمانيون، بدورهم في كل مرحلة من مراحل عملية الاستعراض وأجابوا على استفساراتهم. وُحدت مواعيد الإحاطات الإعلامية بحيث تسنى للبرلمانات الإسهام في تقديم التقارير الوطنية لبلدانها. ووضع مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي كذلك مجموعة أدوات للتقييم الذاتي لحالة حقوق الإنسان لفائدة البرلمانيين بهدف تقييم فعالية العمل البرلماني في أعمال حقوق الإنسان، بوسائل تشمل التشريعات وعملية الميزنة والرقابة، من أجل مساءلة الحكومة عما تحرزه من تقدم.

23- وفي 5 و6 أيلول/سبتمبر 2022، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد البرلماني الدولي، حلقة عمل من أجل تعزيز قدرات البرلمانيين من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وعُقدت حلقة العمل في قصر الأمم في جنيف وضمت 26 عضواً من برلمانات أندورا، وبلجيكا، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، ورواندا، وسيشيل، والكاميرون، وكمبوديا، ولبنان، وموريشيوس، والنيجر، وهايتي، واليونان. وانضم إليهم 30 مشاركاً إضافياً عبر وسائل الاتصال من بعد من دول منها أندورا، وبنن، ورواندا، وغينيا - بيساو، وفرنسا، وكابو فيردي، والكاميرون، ومصر، وموريشيوس. وأدلى ببيانات تمهيدية كل من المراقب الدائم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، والممثل الدائم لتشاد لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ورئيس مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية، والأمين العام للجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، ومدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات في مفوضية حقوق الإنسان. وتبادل أعضاء البرلمانات معلومات عن مشاركة بلدانهم في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وناقشوا تنوع الهياكل البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان وتعاونها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في التعامل مع آلية الاستعراض.

ثالثاً - الوضع المالي لصندوق التبرعات

24- يبين الجدول 2 الوارد أدناه الوضع المالي المفصل لصندوق التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد تجاوز مجموع النفقات ما ورد من تبرعات خلال العام، إذ شهدت الإيرادات في السنوات الأخيرة نمطاً لا يمكن التنبؤ به ومطرّد الانخفاض، وهو ما يجعل استدامة صندوق التبرعات في المدى الطويل في خطر. وقد حُصص مستوى كافٍ من الاحتياطات لضمان استمرارية عمله في عام 2023.

الجدول 2

بيان الإيرادات والنفقات للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	
الإيرادات	
89 239,18	التبرعات الواردة في عام 2022
(472,56)	مكاسب وخسائر أسعار الصرف
-	التعهدات بالتبرع الواردة لعام 2022
1 210,21	إيرادات متنوعة وإيرادات الاستثمار
89 976,83	مجموع الإيرادات
النفقات	
5 540,15	تكاليف الموظفين
(337,72)	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
23 126,59	سفر الموظفين
146 780,19	سفر الممثلين والمشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
31 876,45	خدمات تعاقدية
7 340,59	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
-	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
5 000	التحويلات والمنح المقدمة للشركاء في التنفيذ (أكثر من 50 000 دولار)
-	المنح (أقل من 50 000 دولار) والزمالات
28 924,87	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
248 251,12	مجموع النفقات
-	تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
(158 274,29)	صافي زيادة (نقصان) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
612 438,80	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2022
(355,23)	التسويات الأخرى (الفترة السابقة)
-	التعهدات غير المدفوعة
453 809,28	مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

25- ويجوز أن يتلقى صندوق التبرعات مساهمات من الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الخاصة والأفراد. ومنذ إنشاء صندوق التبرعات، قدم 20 بلداً ومنظمة حكومية دولية واحدة، هي المنظمة الدولية للفرانكوفونية، تبرعات بقيمة إجمالية قدرها 3 659 247 دولاراً (انظر الجدول 3 الوارد أدناه).

26- وفي عام 2022، لم يساهم سوى بلدين والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في صندوق التبرعات، وبلغت هذه المساهمة قيمة إجمالية قدرها 89 239,18 دولاراً (انظر الجدول 4 الوارد أدناه). وشكل ذلك زيادة مقارنة بعام 2020 إذ لم ترد فيه أي مساهمات، ولكنه يعد انخفاضاً مقارنة بعام 2021، وهو ما يعني أن إيرادات صندوق التبرعات تقتصر إلى نمط يمكن التنبؤ به.

27- ولن يسمح المستوى الحالي للإيرادات المتوقعة في عام 2023 لصندوق التبرعات إلا بتغطية التكاليف المتصلة بسفر المندوبين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل ضمان مستوى كاف من الدعم أثناء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، يجب تحسين الوضع المالي لصندوق التبرعات تدريجياً لكي تبلغ الإيرادات السنوية ما لا يقل عن 300 000 دولار من التبرعات.

الجدول 3

التبرعات الواردة منذ إنشاء صندوق التبرعات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بدولارات الولايات المتحدة)

التبرعات	الجهة المانحة
387 580	أستراليا
157 729	النمسا
57 681	بلجيكا
100 000	الصين
26 668	كولومبيا
3 817	كوبا
359 002	الدانمرك
795 397	ألمانيا
19 083	هنغاريا
422 852	إيطاليا
480 000	اليابان
50 000	الكويت
10 934	بولندا
50 000	جمهورية كوريا
73 746	رومانيا
100 000	الاتحاد الروسي
140 000	المملكة العربية السعودية
75 000	سنغافورة
100 000	السويد
95 238	سويسرا
154 178	المنظمة الدولية للفرانكوفونية
341	الجهات المانحة الأخرى وفرادى المانحين
3 659 247	مجموع التبرعات

الجدول 4

التبرعات الواردة في الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بدولارات الولايات المتحدة)

التبرعات	الجهة المانحة
53 304,92	المنظمة الدولية للفرانكوفونية
10 934,26	بولندا
25 000,00	المملكة العربية السعودية
89 239,18	مجموع التبرعات

رابعاً - الاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل

28- مع بداية الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، تعمل مفوضية حقوق الإنسان على أن يواصل صندوق التبرعات تقديم الدعم الأساسي لمشاركة الدول وانخراطها في جولة الاستعراض، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن صندوق التبرعات، عن طريق الدعم الذي يقدمه، الدول ذات الموارد المحدودة والتي لا تحظى في أغلب الأحيان بتمثيل في جنيف من المشاركة المستتيرة والمنظمة والكاملة في الاستعراض. وإضافة إلى ذلك، تكفل مفوضية حقوق الإنسان تسويق استخدام صندوق التبرعات مع استخدام صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل من أجل مساعدة الدول، لا على المشاركة في الاستعراض فحسب، بل أيضاً على فهمه بوصفه عملية مستمرة، لا سيما على الصعيد الوطني، بالتركيز على تطبيق التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل.

29- وفي إطار استراتيجية استخدام صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، تضطلع مفوضية حقوق الإنسان، قبل انعقاد دورة الفريق العامل، بأنشطة لبناء القدرات سواء عبر الإنترنت أم من خلال الأنشطة التي تقام في البلدان. وتمكّن الدورات التدريبية الدول من إثراء معرفتها بإجراءات الاستعراض وتحليل الممارسات الجيدة المتعلقة بتنظيم المشاورات الوطنية، وصياغة التقارير الوطنية، والمشاركة في الحوارات التفاعلية التي تُعقد في دورات الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان.

30- وتُستكمل أنشطة بناء القدرات هذه بإحاطتين إعلاميتين غير رسميتين تنظمهما مفوضية حقوق الإنسان في كل دورة من دورات الفريق العامل لفائدة أعضاء جميع وفود الدول. وتقدم الإحاطات الإعلامية للوفود لمحة عامة عن عمليات متابعة التوصيات المنبثقة عن جميع آليات حقوق الإنسان والدعم الذي يتيح صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وإضافة إلى ذلك، تُنظّم اجتماعات خاصة مع المندوبين الذين تُؤمّل مشاركتهم في أعمال الفريق العامل عن طريق صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، بغرض إنشاء شبكة افتراضية ترمي إلى تشجيع تبادل الخبرات واستبانة الممارسات الجيدة في إعداد الاستعراضات ومتابعتها.

31- وتكفل مفوضية حقوق الإنسان نشر المعلومات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل على نطاق واسع وتتيح الاطلاع عليها بوسائل مختلفة، وهو ما يلقي مزيداً من الضوء عليها، بغية زيادة التعاون مع الآلية. ويُحدّث الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان بشأن الاستعراض الدوري الشامل بانتظام بنشر

أحدث الأخبار، والمعلومات المتعلقة بالدورات المقبلة للفريق العامل، والوثائق الختامية للاستعراض المعروضة على مجلس حقوق الإنسان بغرض اعتمادها، والأدوات المتاحة من أجل التحضير للاستعراض وتطبيق التوصيات المنبثقة عنه. وتُحدَّث الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل⁽⁴⁾ أيضاً بانتظام، وهو ما يوفر منصة يتاح فيها الاطلاع على الجداول الزمنية والبيانات الشفوية والتقارير بسهولة ويتسنى الحصول عليها. وتُدرج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل كذلك في الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، الذي تديره مفوضية حقوق الإنسان، والذي يتضمن التوصيات التي تقدمها جميع آليات حقوق الإنسان⁽⁵⁾. وتعمل مفوضية حقوق الإنسان، من خلال فريقها الإعلامي، مع وسائل الإعلام بشأن جميع القضايا المتعلقة بالفريق العامل، وهو ما يتيح تقديم تقارير دقيقة ومناسبة التوقيت من خلال إخطارات إعلامية صادرة باللغة الإنكليزية واللغات المحلية للبلدان المشمولة بالاستعراض ونشر المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي.

32- وتعزز مفوضية حقوق الإنسان أيضاً أوجه التأزر بين الدعم الذي يوفره صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل والدعم الذي يوفره صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، إذ تتعاون أمانة صندوق التبرعات مع أمانة الصندوق الاستثماري على ضمان الدعم التكاملي والاستخدام الفعال للموارد المحدودة. فعلى سبيل المثال، يقدم موظفو أمانة صندوق التبرعات إحاطات إعلامية للمندوبين المستفيدين من دعم الصندوق الاستثماري بشأن عمل مجلس حقوق الإنسان خلال الدورات التوجيهية التي ينظمها المجلس في جنيف. وكثيراً ما شارك المستفيدون السابقون من الصندوق الاستثماري في عملية الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد الوطني و/أو بصفتهم أعضاء في وفد دولتهم.

33- وتواصل مفوضية حقوق الإنسان تشجيع الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية، لا سيما البرلمانيين، على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل والانخراط فيه. وفي هذا الصدد، أدت الشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية دوراً حاسماً في تشجيع مشاركة البرلمانيين بقدر أكبر في عملية الاستعراض الدوري الشامل وفي عمل آليات حقوق الإنسان الأخرى، إلى جانب تعزيز إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية.

تعزيز صندوق التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان

34- شهد عام 2022 الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6 الذي أنشأ بموجبه المجلس كلاً من صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا السياق، نُظّم نشاطان جانبيين أحدهما في جنيف على هامش الدورة الحادية والخمسين للمجلس والآخر في نيويورك في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وأتاح هذان النشاطان لممثلي الدول وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة فرصة حسنة التوقيت من أجل تبادل أمثلة محددة عن آثار المساعدة المالية والتقنية الواردة، وسلطا الضوء على أهمية تدعيم الأساس المالي لصندوق التبرعات بغرض الاستجابة

(4) انظر <https://uprmeetings.ohchr.org/Pages/default.aspx>

(5) انظر <https://uhri.ohchr.org>

للاحتياجات المتزايدة للدول. وخلال المناقشة العامة التي جرت في دورة المجلس في إطار البند 6 من جدول الأعمال، كررت وفود العديد من الدول الدعوة إلى مواصلة بناء القدرات وتبادل الممارسات الجيدة.

35- ورحب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 30/51، بمشاركة الدول بنسبة مائة في المائة في الاستعراض الدوري الشامل منذ بدايته، كما رحب بالجهود التي بذلها صندوق التبرعات للوفاء الكامل بولايتهما، وأقر بالدعم المهم والفاعل الذي يقدمه الصندوقان إلى الدول رغم مختلف التحديات، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز القدرات المكرسة الممولة من الميزانية العادية في مفوضية حقوق الإنسان لتنفيذ ولايتي صندوقي التبرعات، بسبل تشمل زيادة القدرات المكرسة لفرع الاستعراض الدوري الشامل في كل مكتب إقليمي، وشجع جميع الدول على النظر في المساهمة في صندوقي التبرعات. واشتركت 73 دولة في تقديم مشروع القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء.

36- وعقب موافقة الجمعية العامة على الميزانية ذات الصلة في كانون الأول/ديسمبر 2022، تُبدل حالياً جهود لتعزيز أمانة صندوقي التبرعات، وسيُنشر منسقون من الاستعراض الدوري الشامل في كل مكتب من المكاتب الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وسيستجيب المنسقون على وجه السرعة وبفعالية لطلبات المساعدة التي تقدمها الدول في مناطق كل منها، وسيشرون المعلومات عن الدعم المتاح عن طريق صندوق التبرعات، وسيسدون المشورة بشأن إعداد مقترحات المشاريع لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وسيعملون كذلك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تسهيل إدماج هذه التوصيات في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي وثائق البرمجة المشتركة للأمم المتحدة.

خامساً - الاستنتاجات

37- أدى صندوق التبرعات منذ إنشائه دوراً أساسياً في ضمان المشاركة والانخراط الكاملين للدول، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في أعمال الاستعراض الدوري الشامل. وقد أفضت بداية الجولة الرابعة للاستعراض إلى تجديد تفاعل الدول مع الآلية، وهو ما أسفر عن مزيد من الاهتمام بالدعم المتاح عن طريق صندوق التبرعات. وخلال الأنشطة التي نُظمت في سياق الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، أكدت وفود الدول من جديد ضرورة تقديم مزيد من المساعدة، كما طلب المجلس في قراره 30/51 مواصلة تعزيز هذه القدرة.

38- وتقف أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في الخطوط الأمامية إزاء الأزمات الراهنة المتعددة، وهي تتكبد العواقب المباشرة لتغير المناخ وانعدام الأمن المالي والغذائي وتزايد أوجه عدم المساواة. وأصبح انخراطها ومشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل يكتسبان أهمية أكبر من أي وقت مضى. وستعزز مفوضية حقوق الإنسان تركيز صندوق التبرعات على دعم هذه البلدان بسبل تشمل العمل عن كثب مع مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية بقيادة ملديف، وستواصل التنسيق الوثيق مع صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

39- وابتداءً من عام 2023، سيجري تعزيز أمانة صندوق التبرعات في جنيف ونشر أحد عشر منسقاً للاستعراض الدوري الشامل في المكاتب الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان لتزويد صندوق التبرعات بقدرة إضافية على دعم الدول بكفاءة خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل والاستجابة للعدد المتزايد من طلبات المساعدة، مع إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على

الصعيد الإقليمي. وسيضمن المنسقون تقديم الدعم إلى الدول في مناطق كل منها، بإتاحة المعلومات وإسداء المشورة بشأن العملية التحضيرية للاستعراض وإعداد التقارير الوطنية.

40- وتكتسي المشاركة المستتيرة للمندوبين في دورات الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان أهمية بالغة بغرض ضمان المتابعة الملائمة على الصعيد الوطني. ومن أجل تعزيز المشاركة المستتيرة للمندوبين من الدول المؤهلة، تعترّم مفوضية حقوق الإنسان وضع أداة للتعلم الإلكتروني بشأن الاستعراض الدوري الشامل وعقد جلسات عن بعد مع المندوبين المختارين لكي يتلقوا الدعم قبل سفرهم إلى جنيف وفي إطار متابعة مشاركتهم. وستتسنى مفوضية حقوق الإنسان أيضاً شبكة افتراضية من المندوبين المستفيدين وستيسر تبادلهم المنتظم للخبرات أثناء التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل وفي إطار متابعتها، ومشاركتهم في الدورات التدريبية وحلقات العمل المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل بوصفهم خبراء، ومشاركتهم في الأنشطة الأخرى المتصلة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان التي تنظمها مفوضية حقوق الإنسان، وتبادلهم أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بانخراطهم في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

41- وحرصاً على أن يشكل الدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات جزءاً من عملية مستمرة تقضي إلى تطبيق التوصيات المنبثقة عن الاستعراض على الصعيد الوطني، ستواصل مفوضية حقوق الإنسان مواءمة الدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات مع الدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. واستناداً إلى الشراكة القائمة مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، ستواصل مفوضية حقوق الإنسان تشجيع مشاركة البرلمانيين وغيرهم من الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية في الاستعراض الدوري الشامل وانخراطهم فيه.

42- ويجب أن تقترن المشاركة المتزايدة من الدول، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتدعيم متين للأساس المالي لصندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل. ويعتمد صندوق التبرعات كلياً على التبرعات في دعم أنشطته. ومن أجل ضمان استدامة الصندوق خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، سيلزم جمع إيرادات سنوية من التبرعات لا تقل قيمتها عن 300 000 دولار، إضافة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالإيرادات. ويمثل إنشاء مجموعة أصدقاء الاستعراض الدوري الشامل مؤخراً تطوراً إيجابياً نحو زيادة الدعم الذي تقدمه جميع الدول إلى صندوق التبرعات للاستعراض الدوري الشامل. وستنظم مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع مجموعة الأصدقاء، أنشطة جانبية سنوية على هامش اجتماع مجلس حقوق الإنسان يُنظر خلالها في التقرير المتعلق بصندوق التبرعات، بهدف تبادل الممارسات والتجارب الجيدة، وإتاحة معلومات عن المساعدة الذي يقدمها صندوق التبرعات، والدعوة إلى مدّه بدعم إضافي.